

وسائل الضبط الإداري في العقود العامة

دراسة مقارنة



الدكتور
ماجد حامد حمود الصراف



دار النشر والتوزيع

المحتويات	
الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	7
الفصل الأول:	
وسائل الإدارة الضبطية في مرحلة إجراءات وإبرام العقد الإداري.	17
• المبحث الأول: وسائل الإدارة الضبطية في المرحلة التحضيرية للعقد الإداري.	20
○ المطلب الأول: الوسائل الضبطية التي ترد على حرية الإدارة في التعاقد.	21
➤ الفرع الأول: تحديد الاحتياجات الضرورية وتوافر التمويل المالي.	22
➤ الفرع الثاني: الإذن بالتعاقد والاستشارات السابقة من الجهات المختصة.	41
○ المطلب الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في الرقابة السابقة على إجراءات التعاقد.	57
➤ الفرع الأول: الرقابة الإدارية السابقة على إبرام العقد الإداري في التشريع العراقي.	58
➤ الفرع الثاني: الرقابة الإدارية السابقة على إبرام العقد الإداري في التشريع المصري.	70

المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
81	• المبحث الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في مرحلة إبرام العقد الإداري.
82	○ المطلب الأول: وسائل الإدارة الضبطية في الحرمان والاستبعاد من التعاقد.
83	➤ الفرع الأول: وسائل الإدارة الضبطية في الحرمان من الاشتراك بالمنافسة للتعاقد.
98	➤ الفرع الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في الاستبعاد من الاشتراك بالمنافسة للتعاقد.
113	○ المطلب الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في إلغاء المناقصات والمزايدات العامة.
114	➤ الفرع الأول: واجب الإدارة في الإلغاء بناءً على مقتضيات المصلحة العامة.
121	➤ الفرع الثاني: واجب الإدارة في الإلغاء بناءً على توصية لجنة تحليل وتقييم العطاءات.
127	الفصل الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في مرحلة تنفيذ العقد الإداري.

المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
129	• المبحث الأول: وسائل الإدارة الضبطية في الرقابة والإشراف والتوجيه للمتعاقد معها.
130	○ المطلب الأول: مفهوم واجب الإدارة في الرقابة والإشراف.
130	➤ الفرع الأول: الأساس القانوني لواجب الإدارة في الرقابة والإشراف.
144	➤ الفرع الثاني: إجراءات الإدارة في الرقابة والإشراف.
159	○ المطلب الثاني: الجهات الإدارية التي تمارس سلطة الرقابة والإشراف والتوجيه.
160	➤ الفرع الأول: الرقابة والتوجيه من قبل الجهات الإدارية الداخلية.
176	➤ الفرع الثاني: الرقابة والتوجيه من قبل الجهات الإدارية الخارجية.
190	• المبحث الثاني: وسائل الإدارة الضبطية في فرض الجزاءات التعاقدية.
191	○ المطلب الأول: الأساس القانوني لأختصاص الإدارة في فرض الجزاءات التعاقدية.

المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
192	➤ الفرع الأول: الأساس التشريعي لأختصاص الإدارة في فرض الجزاءات.
204	➤ الفرع الثاني: الأساس التعاقدي لأختصاص الإدارة في فرض الجزاءات.
215	○ المطلب الثاني: الجزاءات الضبطية التي يمكن للإدارة فرضها على المتعاقد معها.
216	➤ الفرع الأول: الجزاءات الضبطية المالية.
234	➤ الفرع الثاني: الجزاءات الضبطية غير المالية.
255	الفصل الثالث: الرقابة القضائية على وسائل الضبط الإداري في مجال العقود العامة.
256	● المبحث الأول: الرقابة القضائية على وسائل الضبط الإداري في مرحلة الإجراءات.
258	○ المطلب الأول: التعرف بالرقابة القضائية على وسائل الضبط الإداري.
259	➤ الفرع الأول: مفهوم الرقابة القضائية على وسائل الضبط الإدارية في العقود العامة.

المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
269	➤ الفرع الثاني: القضاء المختص بالرقابة على وسائل الإدارة الضبطية في العقود العامة
280	○ المطلب الثاني: رقابة القضاء على وسائل الضبط الإداري في مرحلة إجراءات وإبرام العقد.
281	➤ الفرع الأول: رقابة القضاء على القرارات الإدارية الضبطية القابلة للإنفصال عن العقد الإداري
294	➤ الفرع الثاني: نطاق رقابة القضاء الإداري على القرارات القابلة للإنفصال المتعلقة بوسائل الضبط الإداري.
307	● المبحث الثاني: الرقابة القضائية على وسائل الضبط الإداري في مرحلة تنفيذ العقد.
308	○ المطلب الأول: رقابة القضاء على وسائل الضبط الإداري الناشئة عن تنفيذ العقد الإداري.
308	➤ الفرع الأول: أحكام رقابة القضاء على الوسائل الضبطية في مرحلة تنفيذ العقد الإداري.
321	➤ الفرع الثاني: حدود ولاية القضاء إتجاه وسائل الضبط الإداري.

المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
334	○ المطلب الثاني: نطاق رقابة القضاء على وسائل الضبط الإداري في العقود العامة.
335	➤ الفرع الأول: رقابة المشروعية على وسائل الضبط الإداري في العقود العامة.
351	➤ الفرع الثاني: رقابة الملاءمة على وسائل الضبط الإداري في العقود العامة.
361	الخاتمة: النتائج والتوصيات.
375	المصادر والمراجع